العلاقات الصينية الخليجية في إطار مبادرة الحزام والطريق

أ.د. عفيف حيدر* الدكتور شادي شهيله** إلين غيث اسطنبولي***

(الإيداع: 26 حزيران 2025، القبول: 8 تشرين الأول 2025)

الملخص

يسلط هذا البحث الضوء على العلاقات الصينية الخليجية في إطار مبادرة الحزام والطريق من خلال تحليل الدوافع الصينية والخليجية للتعاون ضمن المبادرة، وتقييم المشاريع المشتركة وتأثيرها الاقتصادي والجيوسياسي، واستشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل التحديات الإقليمية والدولية.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت الباحثة على البيانات الثانوية المنشورة في الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية وعلى الأبحاث العلمية في هذا المجال.

هدفت الباحثة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كان أهمها:

تحليل الدوافع الصينية والخليجية للتعاون ضمن المبادرة، وتقييم المشاريع المشتركة وتأثيرها الاقتصادي والجيوسياسي.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

إن السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي سوف تبقى محكومة بالاعتبارات الاقتصادية التجارية في المقام الأول، بسبب أهمية دول المجلس من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مبادرة الحزام والطريق، العلاقات الصينية الخليجية.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سورية.

** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سورية.

*** طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سورية.

Chinese-Gulf Relations
Within The Framework Of The Belt And Road Initiative

Professor Dr. Afif Haider* Dr. Shadi Shahila Eleen Ghaith Istanbuli*****

(Receeived: 26 June 2025, Accepted: 8 October 2025)

Abstrac

This study sheds light on Chinese–Gulf relations within the framework of the Belt and Road Initiative by analyzing the Chinese and Gulf motives for cooperation within the initiative, evaluating joint projects and their economic and geopolitical impact, and anticipating the future of these relations in light of regional and international challenges.

The descriptive analytical approach was used. The researcher also relied on secondary data published in scientific and academic studies and research, reports issued by international institutions, and scientific research in this field.

The researcher aimed to achieve a set of objectives, the most important of which were:

Analyzing the Chinese and Gulf motives for cooperation within the initiative, and evaluating joint projects and their economic and geopolitical impact.

The study reached a number of conclusions, the most important of which are:

Chinese foreign policy towards the Gulf Cooperation Council (GCC) countries will remain governed primarily by economic and commercial considerations, given the importance of the GCC countries from both a geographical and economic perspective.

Keywords: Belt and Road Initiative, Chinese–Gulf relations.

* Professor in the Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, University of Lattakia, Syria.

** Assistant Professor in the Department of Economics and Planning, International Relations Specialization, Faculty of Economics, University of Lattakia, Syria.

*** PhD student in the Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, University of Lattakia, Syria.

المقدمة:

تتجه الصين بقوة الآن لتصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم، حيث أن هذا المشروع الضخم وهو "طريق الحرير الجديد" أو ما يعرف باسم مبادرة الحزام والطريق هو المشروع الأكثر طموحاً للرئيس الصيني شي جين بينغ، يهدف إلى بناء طريق نقل من آسيا إلى أوروبا بامتداد 10 آلاف كيلومتر من الطرق، وخط سكة حديد لنقل البضائع وطريق بحري ينطلق من غرب الصين عبر كازاخستان والأورال وموسكو وصولاً إلى أوروبا، وأصبحت هذه المبادرة طريقة جديدة وفعالة لربط قارات العالم تجارياً كما أصبحت المحرك الرئيس للسياسة الصينية داخلياً وللدبلوماسية الصينية خارجياً، ويبدو أنها ستكون أحد أهم المحددات لتوجهات الصين إزاء العالم، ومنها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً تم التركيز على منطقة الخليج العربي كحلقة وصل استراتيجية بين القارات الثلاث آسيا أوروبا أفريقيا، كون منطقة الخليج مصدر رئيسي للطاقة بالنسبة للصين.

الدراسات السابقة:

1– دراسة (عبد الحي، 2018)، بعنوان: العلاقات العربية– الصينية في الفترة من "2001 إلى 2015" دراسة حالة (مصر).

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة وأبعاد العلاقات العربية الصينية وبيان طبيعة محددات العلاقات المصرية الصينية، واعتمدت الدراسة على أسلوب الاتصال ودراسة الحالة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين تتميز بإمكانيات احتياطات ضخمة، وسوف تصبح العلاقات الاقتصادية والتجارية من الموضوعات الرئيسية في العلاقة بين الطرفين.

2– دراسة (رحايلي، سعاد، 2019)، بعنوان: الصعود الاستراتيجي الروسي– الصيني وأثره على بنية النظام الدولي.

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كان أهمها استعراض النقاشات النظرية التي بحثت في الشكل الذي سيأخذه النظام الدولي، في ظل التنافس الاستراتيجي بين عدد من القوى الدولية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج المقارن.

وتوصلت إلى نتائج كان أهمها:

تسعى الصين لتعزيز مكانتها سلميا في النظام الدولي باعتمادها على عامل الاقتصاد والتكنولوجيا وكذلك القوة الناعمة ، كما أنها تضع سياسات واستراتيجيات مستقلة بما يتماشى مع متطلبات القانون الدولي والمبادئ التي تم الاتفاق عليها بشكل عام حيث تتبع مبادئ التعايش السلمي من خلال أسس سياسية مثل حسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول لبعضها وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ممارسة العنف في العلاقات الدولية.

3_ Chen Jie, 2022, The New Evolution of China's Diplomacy with Arab States Under theBackgrouneoftheSinoU.S. Competition: Trends and Prospects:

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة في تطور العلاقات الصينية العربية، ومعرفة التطورات الجديدة في العلاقات الدبلوماسية الصينية العربية في ضوء التنافس بين الدول الكبرى، إضافةً إلى فهم التغيرات الحالية في الأسلوب الدبلوماسي للصين مع الدول العربية والفهم الصحيح لوجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها :

1– تحتاج الدبلوماسية الصينية تجاه الدول العربية إلى الحفاظ على تركيزها الاستراتيجي وتحتاج أيضا إلى التعامل معها إلى حد ما في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة.

2– إن الحفاظ على الأساس التنموي القائم والزخم التنموي ودفع عجلة العلاقات الصينية العربية بثبات إلى الاتجاه الذي يتوقعه الجانبان مهمة أساسية للدبلوماسية الصينية مع الدول العربية في المستقبل، والتي يمكن أن تتأثر بالبيئة الدولية والعوامل الجيوسياسية، خاصة استكمال مشروع البناء المشترك الصيني العربي في مبادرة الحزام والطريق بجودة عالية والتقليل من التأثير السلبي لوباء كوفيد المستجد.

مشكلة البحث:

تعتمد الدول في سياستها الخارجية على وسائل عسكرية وغير عسكرية من أجل تحقيق أهدافها، ولكن قد تكون فاعلة وقد تكون غير فاعلة، ومن خلال هذه الدراسة سنقوم بقياس مدى فعالية السياسة الخارجية الصينية في تطوير علاقتها مع دول الخليج العربي اعتماداً على العلاقات الاقتصادية وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تؤثر مبادرة الحزام والطريق على تطور العلاقات الصينية الخليجية؟ وما التحديات والفرص الناتجة عن هذا التعاون؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1– تحليل الدوافع الصينية والخليجية للتعاون ضمن المبادرة.

2– تقييم المشاريع المشتركة وتأثيرها الاقتصادي والجيوسياسي.

3– استشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل التحديات الإقليمية والدولية.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: يتميز هذا البحث بأهمية علمية أكاديمية حيث يحاول البحث تسليط الضوء على أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات بين الدول.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في فهم الواقع العملي لضرورة مبادرة الحزام والطريق وكيفية الاستفادة منها في تطوير العلاقات الصينية الخليجية.

منهج البحث:

وصفي تحليلي مع الاعتماد على بيانات كمية (حجم التجارة، الاستثمارات) ونوعية (مقابلات، تقارير).

الحدود الزمنية:

التركيز على الفترة من عام 2013 (تاريخ إطلاق المبادرة) حتى عام 2025.

أولاً: الإطار النظري والتاريخي:

1– مبادرة الحزام والطريق النشأة والأهداف:

تعرف هذه المبادرة باسم حزام واحد طريق واحد وهي عبارة عن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري وطريق الحرير للقرن الحادي والعشرون، ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط وتشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد ومد خطوط للطاقة الكهربائية والإنترنت ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلاً عن الطريق الرقمي وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي (حميشي، 2017)، أطلقها الرئيس الصيني شي جينغ بينغ في عام 2013 لتعزيز الربط التجاري والبنية التحتية بين الصين والعالم.

من الناحية الجغرافية الفرع البري من المبادرة سته ممرات هي:

- الجسر البري الأوراسي الجديد الذي يمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية.
- ممر الصين / منغوليا / روسيا الذي يمتد من شمالي الصين إلى الشرق الروسي.
- ممر الصين / آسيا الوسطى / آسيا الغربية الذي يمتد من غربي الصين إلى تركيا.

- ممر الصين / شبه جزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوبي الصين إلى سنغافورة.
- ممر الصين / باكستان الذي يمتد من جنوب غربي الصين إلى باكستان.
- والممر البري الأخير الذي هو: ممر بنغلاديش/ الصين / الهند / ميانمار الذي يمتد من جنوبي الصين إلى الهند.

أما بالنسبة للفرع البحري للطريق فهو يبدأ من فوجو الواقعة في الصين ويمر عبر فيتنام وإندونيسيا وبنغلاديش والهند وسريلانكا وجزر المالديف وشرق أفريقيا على طول الساحل الأفريقي متجهاً إلى البحر الأحمر ماراً عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط نحو أوروبا حتى يصل إلى الساحل الصيني (نيبوك، 2017).

أهداف المبادرة:

حدد القائمون على مشروع الحزام والطريق خمسة أهداف أساسية تشمل الأبعاد الاقتصادية والمالية الجيوسياسية والثقافية الحضارية، ويمكن تلخيصها بالآتي:

- **تحقيق سياسة الربط البنيوي:** حيث تسعى المبادرة إلى حث الدول على المشاركة والعمل والتعاون فيما بينها لإنجاز المبادرة بطريقة ناجحة.
- **السعي إلى تعزيز التبادل الثقافي:** مشروع الحزام والطريق يهدف لتشجيع الأفراد وربطهم بين بعضهم البعض عبر تفاعلات الصداقة بين المؤسسات، فضلاً عن ذلك التفاهم الثقافي الأعمق من أجل التعاون العالمي.
- **التكامل المالي:** المبادرة تهدف إلى تحسين التعاون المالي والنقدي، بالإضافة إلى أنها تبحث عن نطاق واسع لصرف العملة.
- **التجارة الاستثمار:** تهدف المبادرة العابرة للحدود إلى تسهيل التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول تشجيعا للتكامل الاقتصادي، وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها.
- تهدف المبادرة أيضاً إلى إحداث شبكة من المنشآت تمكن من الاتصال السريع بين الدول المنخرطة في المشروع، مثل إعادة بناء وتطوير الموانئ، إزالة الحدود، إقامة طرق، فضلا عن خلق شبكات متطورة من السكك الحديدية.
- الاستفادة من نمو التجارة العالمية: فمن المتوقع أن تزيد التجارة العالمية في السنوات المقبلة، من خلال عدة عوامل من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من دول العالم، من بينها منطقتي آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبنمو التجارة العالمية تصل الصين لتصريف منتجاتها إلى العالم (صلاح، 2018).
- تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالميا: تهدف الصين عبر مشروعها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية اليوان وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي، خاصة بعدما تمكن اليوان سنة 2016 إلى الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة " التابعة إلى سلة النقد الدولي إلى جانب أربع عملات أخرى مدرجة وهي الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، والين الياباني والجنيه الإسترليني، و يمثل استخدام " اليوان" في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في المبادرة خطوة كبيرة تسعى إليها الصين لتداول عملتها الوطنية (لوموان، 2010).

تتضمن المبادرة جوانب رئيسة تشمل منشآت البنية التحتية واستثمارات في الموانئ والنقل وشبكات الطاقة، والتجارة، والتمويل، والتواصل بين الدول. حيث بلغت قيمة الاستثمارات فيها حتى خريف 2023 نحو 4 تريليونات دولار.

2- التطور التاريخي للعلاقات الصينية الخليجية:

تحظى دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية كبيرة في تفاعلات العلاقات الإقليمية والدولية، لما تمتلكه من إمكانات وثروات طبيعية هائلة، في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي (نجشيانج، جاناردان، 2018)، الذي يعد العصب الرئيسي للتطور الصناعي في العالم، وبناءً على تلك المعطيات حظيت دول مجلس التعاون الخليجي بمكانة هامة في إطار سياسية الصين الخارجية.

العلاقات الصينية الخليجية قديمة جداً منذ الثمانينات، وفي عام 1993 شكلت زيارة قام بها نائب رئيس الوزراء الصيني لي لانكينغ إلى الدول الخليجية بداية الجهود الصينية نحو التعاون في مجال الطاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأصبح بالتالي أمن الطاقة عاملاً مهماً في العلاقات بين الصين ومجلس التعاون الخليجي (المشاقبة، 2014).

حيث أرادت الصين أن تتوسع وتنوع نشاطاتها في أسواق جديدة لمنتجاتها الكثيفة العمالة، وبالتالي، منذ التسعينيات، أصبحت الإمارات العربية المتحدة موقعاً أكثر أهمية للمنتجات المصنعة الصينية التي تتم إعادة تصديرها إلى الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

ثم ظهرت عدة عوامل مهمة أثرت في تحويل اهتمام كل من الصين ودول الخليج العربية من العلاقات الثنائية القائمة، إلى الشعور بأهمية الاندماج في مبادرة الحزام والطريق وتحويل هذه العلاقات إلى شراكات استراتيجية بعد عام 2013.

ثانياً: الدوافع والفرص:

1- الدوافع الصينية:

1-1- ضمان إمدادات الطاقة:

حيث أنه 60% من واردات النفط الصيني مصدرها منطقة الخليج العربي فقد استوردت من دول الخليج العربي نحو 210 مليون طن من النفط في عام 2022، اي بنسبة 41 % من واردات النفط الصينية، وبذلك أصبحت الصين نتيجة لصعودها الاقتصادي أكبر مستورد للنفط والغاز الطبيعي في العالم (Webster, Pelayo, 2025).

وتزايدت مصالح الصين في هذه المنطقة، حيث ارتفع حجم التجارة مع دول الخليج العربية كافة في عام 2022 إلى نحو 304,7 مليار دولار، في حين كان عام 1990 1,3 مليار دولار فقط (حسين، 2016).

1-2- توسيع النفوذ الجيوسياسي لمواجهة الهيمنة الأمريكية:

هناك العديد من القضايا المؤثرة على العلاقات الأمريكية- الصينية، كقضية تايوان، وبحر الصين الجنوبي، حيث يشكل الشرق الأوسط منطقة تجاذب تدور فيه وقائع التنافس والصراع بين القوتين (الخطيب، 2019)، لذلك عملت الصين على توسيع نفوذها في منطقة الخليج العربي اقتصادياً من خلال محاولة الصين العمل على إدخال دول الخليج العربي في اتفاقية الحزام والطريق وذلك من أجل مد نفوذها الجيوسياسي في المنطقة وذلك مقابل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، حيث مانزال الولايات المتحدة أكبر الشركاء التجاريين والاستثماريين لمعظم دول الشرق الأوسط (كلاع، 2021)، وخاصةً دول منطقة الخليج العربي التي تعتمد عليها في توفير الخدمات والمنتجات عالية التقنية، والمعدات الصناعية والتكنولوجية، كما تستثمر العديد من دول المنطقة مئات مليارات الدولارات من مدخراتها السيادية في الولايات المتحدة.

لذلك تسعى الصين الى الاحتفاظ بوجود عسكري- أمني ناعم محدود لها في المنطقة لحماية مشروعاتها الاقتصادية واستثماراتها (السلمي، 2021)، وحماية حركة التجارة في الممرات البحرية الإستراتيجية، وهذا ما جعل الصين تعمل على تعزيز تواجدها في منطقة الخليج العربي.

1-3- تعزيز التكنلوجيا الصينية:

إن أكثر ما ساهم في مسألة التقارب الصيني من دول مجلس التعاون الخليجي، انه لم يكن للصين أي مطامع استعمارية في منطقة الخليج، ولم يبرز أي خلاف مباشر أو غير مباشر بين الجانبين حول القضايا المشتركة وهو ما يتوافق مع أهداف دول مجلس التعاون الخليجي، مع سياسة صينية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسياسة الانفتاح الاقتصادي المتزن.

حيث تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركائها في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، من أجل الاضطلاع بدور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية، خاصة شركة هواوي فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية (جبر، 2017).

وقد عملت الصين على تعزيز التكنلوجيا الصينية عبر مشاريع عديدة مثل مشروع المركز الصيني العربي لتبادل التكنلوجيا.

2- الدوافع الخليجية:

كان لدخول دول الخليج العربي في المبادرة عدة دوافع من أهمها:

2-1- تنويع الاقتصادات بعيداً عن النفط:

أصبح المسؤولون في الجانبين الصيني والخليجي يشيرون إلى مبادرة الحزام والطريق عند الحديث عن مشاريع جديدة مشتركة أو حتى بعض المشاريع القائمة مثل الموانئ والمدن الصناعية وطرق النقل.

وذلك لأن أغلب الاقتصادات القائمة بين دول الخليج العربي والدول الأخرى كانت عبارة عن علاقات واتفاقية فيما يخص النفط والطاقة، فوجدت دول الخليج في المبادرة فرصة جيدة لتنويع اقتصاداتها مثل/ رؤية السعودية/

حيث برزت السعودية واحدة من أهم شركاء الصين في منطقة الخليج، إذ تضاعف حجم التجارة عدة مرات بفضل المشاريع الاقتصادية الكبيرة فقد بلغ إجمالي التبادل التجاري بينهما في عام 2022 نحو 106مليارات دولار (الداود، 2018).

وساهم في هذه الزيادة المتسارعة في التعاون رفع الصين علاقاتها مع السعودية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، بدايةً من عام 2016، حيث أنشأ البلدان آليات تنسيق ثنائية وإقليمية تهدف إلى مواءمة اتفاقية الحزام والطريق مع رؤية السعودية لعام 2030، وعموماً ينظر إلى الصين بوصفها شريكاً مهماً في المشاريع المرتبطة بالرؤية بما في ذلك مدينة نيوم الضخمة التي تبلغ قيمة الاستثمارات فيها 500 مليار دولار (دونمي، 2021).

2-2- الاستفادة من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية:

في إطار مبادرة الحزام والطريق، قامت الشركات الصينية بعدة استثمارات في مجال البنية التحتية حيث قامت بإنشاء العديد من الموانئ في الشرق الأوسط ومنها ميناء العين السخنة في مصر وميناء حمد الجديد في قطر. وسيزيد إنشاء هذه الموانئ من القدرات المتاحة والترابط ومن ثم يقلل تكاليف النقل (عبد الله، 2019).

ومن بين مشاريع البنية التحتية أيضاً المشروع الصناعي بين الصين وعُمان في الدقم منذ أواخر 2016 تضخ الصين مليارات الدولارات لتحويل منطقة الدقم، وهي قرية لصيد الأسماك على بعد 550 كيلو متر جنوب مسقط، إلى مركز صناعي. وفي حين أن المشروع يندرج ضمن إستراتيجية عمان للتنويع الاقتصادي إلا أنه بمثابة نجاح محتمل لجهود الصين في تعزيز مبادرة الحزام والطريق (Shouwen, 2008).

وسوف تعزز مبادرة الحزام والطريق من الميزة التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز للمعاملات المالية، حيث يحرز التعاون المالي الثنائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين تقدماً أيضاً.

2-3- التموضع كمراكز لوجستية عالمية ضمن شبكة المبادرة:

أنشأت الصين أيضاً قاعدة دعم لوجيستي في جيبوتي عام 2017 وهي أول قاعدة عسكرية لها في الخارج وتم استخدام هذه القاعدة لتموين وإسناد القطع البحرية الصينية المشاركة في عمليات حفظ السلام والمهمات الإنسانية قبالة السواحل اليمنية والصومالية بشكل خاص بهدف زيادة قدراتها على حماية حركة النقل البحري في إطار مواثيق الأمم المتحدة.

ثالثاً: مجالات التعاون ومشاريعه:

1- المشاريع الاقتصادية:

_التجارة والاستثمارات:

لم يقتصر البعد الاقتصادي لسياسة الصين الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على تأمين الحصول على مصادر الطاقة، إذ شكل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي اهم ركائز منظومة العلاقات بين الجانبين. إذ بلغ حجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 نحو 160،1 مليار دولار (برغش، وغزيل، 2016).

كما بلغ حجم التجارة البينية حوالي 160 مليار دولار سنوياً في عام 2023.

وهو ما يشكل نحو70% من إجمالي حجم التجارة بين الصين والدول العربية في العام نفسه وجاءت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث قيمة التبادل التجاري، كما اكتسبت دول مجلس التعاون الخليجي اهمية كبيرة في الخطط الاستثمارية للشركات الآسيوية، وفي مقدمتها الشركات الصينية، لاسيما في مشاريع البنية التحتية، وتصدير السلع الاستهلاكية، إذ اعتمدت السياسة الخارجية الصينية آلية بناء علاقات متطورة مع الاسواق الاستهلاكية، عبر ترسيخ الشراكات، والبحث عن اسواق جديدة للبضائع والسلع الصينية (التميمي، 2017).

كما أن هناك استثمارات صينية في الطاقات المتجددة مثل مشروع (الرقائق الكهروضوئية السعودي بقيمة 2،8 مليار دولار.

وفازت مؤسسة (هاربين) الدولية المحدودة للكهرباء بمناقصة مشروع محطة الطاقة النظيفة التي تعمل بالفحم في دبي.

وفيما يتعلق بالمستقبل تشير تقديرات "بنك مينشنغ" الصيني إلى أن المبادرة تشمل مشروعات استثمارية تبلغ قيمتها (10)ترليون دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، وفي حال تم توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات المبادرة في الدول المشاركة، فأن ذلك سيعني أن التدفقات الاستثمارية بين دول المبادرة سوف تبلغ (2) ترليون دولار سنوياً، وهو ما يزيد عن إجمالي التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم الآن والتي تبلغ (1،75) تريليون دولار (ماجد، 2018).

2- المشاريع اللوجستية:

-تطوير موانئ مثل ميناء خليفة بالأمارات ومدينة الحري بالكويت.

_شبكة النقل التي تم إنشائها بين الصين والخليج العربي عبر باكستان.

3- التعاون العسكري والتكنلوجي:

_صفقات الأسلحة مثل (الطائرات المسيرة الإماراتية).

-نقل التكنلوجيا عبر منصات خدمات المعلومات المتكاملة الصينية العربية.

حيث حققت المؤسسات الصينية تقدماً ملحوظاً في مشروعات البنية التحتية الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق في الدول العربية وتمثل ذلك ببناء المركز الصيني_العربي لتبادل ونقل التكنلوجيا وتأسيس ثمانية فروع له في الدول العربية، وإنشاء منصة خدمات المعلومات الصينية العربية لنقل التكنلوجيا، كما تحقق تقدم إيجابي في بناء المركز العربي للتدريب على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية (جلال، 2010).

رابعاً: التحديات التي تواجه العلاقات الصينية الخليجية وآفاقها المستقبلية:

1- التحديات الداخلية:

تعد التحديات الداخلية من أهم المعوقات أمام مبادرة الحزام والطريق الصينية، وعلى الرغم من تقدم الصين اقتصادياً إلا أنها لم تتمكن من تحقيق إصلاح سياسي تماشياً مع النقلة الاقتصادية، نتيجة إصرار القيادة الصينية على إبقاء سلطة الحزب الشيوعي واستبعاد أي خطوة إصلاحية.

بالإضافة إلى ذلك لا تزال الصين تعاني من الحركات الانفصالية والتي تعد من أهم المصادر المهددة للاستقرار السياسي الداخلي، حيث تواجه الصين مطالب انفصالية ملحة في منطقة "التبت" والتي تسعى إلى الحكم الذاتي (شقير، 2017).

كما أن هناك أيضاً مجموعة من التحديات الداخلية التي تعاني منها والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

- البيروقراطية والفساد في بعض الدول الخليجية.
- المخاوف من الوقوع في فخ الديون المرتبط بالقروض الخارجية.
- تهميش بعض الدول والموانئ على حساب دول وموانئ أخرى.
- اشتداد المنافسة مع البضائع والمنتجات الصينية.
- فرض العمالة الصينية من قبل بعض الشركات.
- تركيز الاستثمارات على قطاعات معينة وإهمال القطاعات الأخرى.

2- التحديات الخارجية:

إضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه الصعود الصيني، توجد عوامل خارجية مرتبطة بالجوار الإقليمي والفضاء الدولي التي تؤثر في حاضر الصين وفي مستقبلها، ولعل الخلافات الحدودية بين دول طريق الحرير تؤثر سلباً على نتائج المشروع وتعيق تقدمه، فضلاً عن خلافات الصين الحدودية مع دول الجوار لا سيما أن للصين حدوداً مشتركة مع 22 دولة، فالخلاف الصيني الياباني مثلاً يحمل إرثاً تاريخياً ثقيلا ما زال ينعكس سلباً على العلاقات بين البلدين (العبد الرحمن، 2015).

بالإضافة إلى ذلك:

- الضغوط الأمريكية لعرقلة المشاريع الصينية مثل (مشاريع بديلة كالشركات الهندية الأوروبية)، حيث أن الجميع يؤكدون بأن الصين أصبحت تمثل تهديداً حقيقياً لأميركا التي يعرف الجميع أنها لن تتنازل عن مركزها كأكبر اقتصاد عالمي.
- التنافس الجيوسياسي مع إيران وتأثيره على استقرار المنطقة.

3- التحديات والمخاوف الثقافية:

حيث قامت بعض التيارات المحافظة في الخليج بمقاومة التعاون مع الصين خوفاً على القيم والثقافات العربية، ومثال على ذلك (معارضة برلمانين كويتيين للعلاقات الصينية الخليجية).

4- استشراف مستقبل العلاقات الصينية الخليجية:

تعد السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على قدر كبير من الأهمية انطلاقاً من الدور المتزايد الذي يضطلع به كل من الطرفين على المستوى الإقليمي والدولي، إذ أن الصين من القوى الكبرى الصاعدة، ولها تأثير في تفاعلات العلاقات الدولية، بينما تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية جيوستراتيجية واقتصادية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى، نظراً لموقعها الاستراتيجي ولامتلاكها مصادر الطاقة المهمة ولاسيما النفط والغاز الطبيعي (دندن، 2014).

وهكذا، يتضح أن العامل الاقتصادي سوف يشكل عاملاً اساسياً في رسم السياسة الخارجية للصين وفي تحديد توجهاتها المستقبلية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن خلال معطيات السياسة الخارجية الصينية، ترى الباحثة ان هناك العديد من المشتركات والأهداف التي تدفع باتجاه استمرار السياسة الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور، ومما يدفع بهذا الاتجاه هو أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون، لاسيما وان استراتيجية الصين الاقتصادية تعتمد على عنصرين رئيسين هما النفط والأسواق التجارية وهما ما توفرهما دول الخليج العربي وهذا ما يعني استمرار هذه العلاقات مستقبلاً وبقوة.

الخاتمة:

إن مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع اقتصادي عالمي، تحاول من خلاله الصين إحياء ماضيها حيث كان طريق الحرير التاريخي المشهور أساس مبادرتها الراهنة.

وعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه مبادرة الحزام والطريق الصينية، إلا أنها استراتيجية نوعية لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وتغيير مسارات التجارة الدولية وكسر الهيمنة الغربية على المؤسسات الدولية والنظم الفرعية التابعة لها.

ومن الواضح أن لكل قوة كبرى حساباتها ومصالحها الخاصة إزاء منطقة الخليج العربي، وينطبق ذلك على الصين، فإن اتبعت نهجاً تعاونياً فهذا يعود على حساب منافعها، وإن سلكت نهجاً تدخلياً فهذا سيكلفها الكثير من التكاليف.

واتساقاً مع التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة يتوقع أن تتغير خارطة الاقتصاد العالمي ومراكز القوى فيها خلال الثلاثين عاماً القادمة، حيث يتوقع في أن تكون الصين في عام 2050 قد أزاحت الولايات المتحدة الأمريكية عن الهيمنة على الاقتصاد العالمي، لتكون الأولى عالمياً بحجم للناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو 58،5 تريليون دولار.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بالآتي:

1- إن السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي سوف تبقى محكومة بالاعتبارات الاقتصادية ـ التجارية في المقام الأول، بسبب أهمية دول المجلس من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية.

2- إن استراتيجية الحزام والطريق الصينية وحدود تأثيرها، ومدى إمكانية تحقيق اهدافها في دول المجلس يرتبط بعدة عوامل لعل اهمها، طبيعة التحديات والظروف التي تواجه دول المجلس وفي مقدمتها التحديات السياسية والأمنية.

3- سوف تزيد المبادرة من القدرات الإنتاجية الخليجية من خلال آليات التعاون المتنوعة مع الصين.

التوصيات:

1- على الصين أن تسعى لتعزيز صورتها كشريك موثوق وغير تدخلي في أمور المنطقة وذلك من أجل الحفاظ على هذه العلاقة.

2- الاستفادة من تجربة الصين في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للتنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة في الوطن العربي.

المراجع:

1- برغش، بدر عواد، وغزيل، سلام داود، الهيمنة الجيوبولتيكية للمعادن الاستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، العدد (3/36)، 2016، ص 455.

2- التميمي، ناصر، دول الخليج و التوجه شرقاً: بين تنويع الشراكات وتداعيات الأزمة الخليجية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص5.

3– تيم نيبوك، "بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج : فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 460، 2017 ،ص 80.

4– جبر، نهلة محمد احمد ، طريق الحرير استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، العدد 171 ، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2017.

5– جلال، محمد نعمان، الصين والعرب، دعم متبادل ووجهات نظر غير متطابقة، آفاق مستقبلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الثامن، 2010، ص45 .

6– حسين، نيفين، طريق الحرير الجديد وأثره على دولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2016.

7– حميشي، محمد، "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني "، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017، العدد 80 ، ص 53.

8– الخطيب، أحمد حسين، الإستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 24، بيروت– لبنان: مركز جيل البحث العلمي، 2019.

9– الداود، محمود علي، مبادرة مشروع الصين في بناء الحزام والطريق ودور الدول العربية، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد 37، بغداد: بيت الحكمة، 2018.

10– دندن، عبد القادر، استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 196، ص 152، 2014.

11– دونمي، تشين، "مبادرة الحزام والطريق الصينية والرؤية السعودية : 2030 مراجعة الشراكة تحقيقاً للاستدامة". مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية،2021.

12– السلمي، محمد بن صقر، التنافس الأمريكي الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ، الرياض: رصانة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،2021 .

13– شقير، شفيق، طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة : الدوحة، 2017 ، ص 2–3.

14– صلاح، علي، مشروع الحزام و الطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد 26، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2018 ،ص 03

15– العبد الرحمن، حكمات، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد 14، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2015، ص5.

16– عبد الله، زينب، السياسة الخارجية الصينيةً ، تجاه دول الخليج العربي: السعودية إنموذجاً مجلة اتجاهات سياسية المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الخامس، 2019.

17– كلاع، شريفة، تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية، الانتقال من الحروب التجارية الى الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا، مجلة مدارات سياسية، العدد، 25، الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، 2021.

18– لو موان، فرانسوا، الاقتصاد الصيني، ترجمة: صباح كعدان، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 7، 2010.

19– المشاقبة، عاهد مسلم، البعد السياسي للعلاقات العربية . الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 41 ، 2014، ص 380.

20– ماجد، أحمد، الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين، تقارير اقتصادية، بلا عدد، وزارة الاقتصاد: أبو ظبي، 2018 ،ص3.

21– نجشيانج، ليا، وجانار دان، جني وإن. "مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج". نظرة تحليلية. أكاديمية، الإمارات الدبلوماسية، 2018.

22– Joseph Webster & Joze Pelayo, "China is Getting Comfortable with the Gulf Cooperation Council. The West Must Pragmatically Adapt to its Growing Regional Influence," Atlantic Council, 5/4/2025, accessed on 19/4/2025, at: https://tinyurl.com/mr2yu3yt.

23– Shouwen, w. (2008). Change the Pattern, Promote a Sound and Rapid Development of Foreign Trade. Journal of International Trade , 16-19